

المملكة المغربية



خطاب السيد نزار بركة
وزير الاقتصاد والمالية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

المغرب على طريق المساواة: المكاسب القانونية والمؤسسية
وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية

الرباط، 8 مارس 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

- السيدة الأمينة العامة المساعدة للأمم المتحدة، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛
 - السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية؛
 - السيدان رئيسا غرفتي البرلمان؛
 - السادة الوزراء؛
 - سعادة السفراء؛
 - السيدات والسادة أعضاء البرلمان؛
 - حضرات السيدات والسادة؛
- يسعدني غاية السعادة أن أكون معكم في اللقاء احتفاءً باليوم العالمي للمرأة الذي درجنا على تخليده كل عام على غرار دول المعمور؛
 - واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أتوجه إلى جميع النساء المغربيات، في المدن والقرى، وإلى كل نساء العالم بخالص تهانئي وأصدق متمنياتهن بالسعادة والحياة الكريمة والغد الأفضل؛
 - كما أود أن أجدد الترحاب بضييفة المملكة المغربية السيدة "ميشيل باشلي"، الأمينة العامة المساعدة للأمم المتحدة، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي أبت هذه السنة إلا أن تُشرّف بلادنا

بحضورها لإحياء اليوم العالمي للمرأة، وتلاوة الإعلان الأممي الخاص بالمناسبة، من العاصمة الرباط، والذي اختار موضوع "تمكين المرأة القروية ومكافحة الجوع والفقر"؛

• ولا يسعني إلا أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيدة "باشلي" على هذه الالتفاتة الكريمة باعتبارها إشارة دالة وداعمة للجهود التي ما فتئت تبذلها بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس أيده الله، وبمساهمة مختلف الفعاليات والقوى الحية، من أجل النهوض بأوضاع المرأة المغربية بما يضمن لها المساواة في الحقوق والفرص، ويدعم انخراطها القوي والإيجابي في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

• وذلك، في إطار النهج الذي اعتمده المملكة المغربية في بناء الديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات وتكريس حقوق الإنسان انطلاقاً من القيم الكونية والمواثيق الأممية، باعتبارها مرجعيات أساسية للمشروع المجتمعي الذي ارتضاه المغاربة والمغاربة، وحصَّنه الدستور الجديد لفتح يوليوز، وتم تأكيده في توجهات وإجراءات وتدابير البرنامج الحكومي الذي حظي مؤخراً بثقة البرلمان؛

حضرات السيدات والسادة؛

- إن التجربة المغربية التي تتميز بانطلاق مبكر لمسلسلها الديمقراطي، مقارنة مع بلدان الجوار، من شأنها أن تشكل نموذجا ديناميا ومنتورا في توفير الأطر والآليات الدستورية والقانونية والمؤسسية لتحقيق المساواة لفائدة المرأة ومحاربة كافة أشكال التمييز، وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية؛
- وفي هذا الصدد، ينص الدستور الجديد على تمتيع المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، بالحقوق والحريات ذات الطابع المدني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي طبقا لمقتضياته، وانسجاما مع التزامات بلادنا بالمعاهدات والمواثيق الدولية؛
- كما تم بموجب الوثيقة الدستورية إقرار هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز تتولى تقديم الخبرة اللازمة في هذا المضمار، وتقييم السياسات العمومية التي تستهدف تشجيع المساواة بين النساء والرجال في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛
- ولا يخفى عنكم أن المكانة الخاصة التي يوليها الدستور الجديد لقضايا المرأة والمساواة والمناصفة، هي بمثابة تنويح لسيرورة متنامية من الإصلاحات والمكتسبات، خاصة فيما يتعلق بمدونة الأسرة، وإطلاق صندوق التكافل العائلي، وإصلاح قانون الجنسية، ومدونة الشغل، والمساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية،

واعتماد التمييز الايجابي لصالح تمثيلية النساء في المؤسسات
المنتخبة؛

• وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى تجربة بلادنا منذ سنة 2002
في مجال ميزانية النوع الاجتماعي، وإدراج مبادئ الإنصاف
والمساواة في مجال التخطيط والبرمجة الميزانانية والسياسات
العمومية، وذلك في إطار شراكة بين وزارة الاقتصاد والمالية
وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والقطاعات الوزارية والمجتمع المدني؛

• ولقد قمنا هذه السنة بوضع لينة جديدة في هذا الإطار، بحيث تم
إعداد تقرير ميزانية النوع الاجتماعي المرفق بمشروع قانون
المالية لسنة 2012 الذي سيتم عرضه على البرلمان قصد المناقشة
والمصادقة، انسجاما مع مقتضيات المنظومة الحقوقية للدستور
الجديد وما تطرحه من رهانات في بلورة وتنفيذ السياسات
العمومية؛

• وعليه، تم الارتكاز في إعداد تقرير ميزانية النوع الاجتماعي لسنة
2012 على ثلاثة أجيال من الحقوق تهم:

○ الولوج المنصف إلى الحقوق المدنية والسياسية،

○ والولوج العادل إلى الحقوق الاجتماعية،

○ ثم الاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية.

● وتعزيزا لهذا التوجه، يتم العمل حاليا على إحداث مركز للامتياز خاص بتطوير تجربة ميزانية النوع الاجتماعي وتوسيع مجالات التعاون وتبادل الخبرات بين مختلف المهتمين سواء على المستوى الوطني أو الدولي، علما بأن الخبرة التي راكمتها التجربة المغربية في هذا المجال هي اليوم محط اعتبار وتقدير كنموذج يُحتذى به من لدن العديد من البلدان في المنطقة العربية وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، بدعم مشكور من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفي إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي؛

● ومن جهة أخرى، فإن إصلاح القانون التنظيمي للمالية، الذي نشغل عليه حاليا، في اتجاه تعزيز البعد الترابي والجهوي في الميزانية والسياسات العمومية، من شأنه أن يوفر إطارا ملائما لتطوير مقاربة ميزانية النوع الاجتماعي سواء خلال مرحلة البرمجة أو عند تقييم آثار السياسات والمشاريع التنموية ووقوعها على حياة الساكنة المستهدفة؛

حضرات السيدات والسادة؛

● إن أهمية هذه الإصلاحات والمكتسبات المطردة التي سجلتها بلادنا في سبيل تحقيق المساواة والإنصاف والمناصفة، هي حافزنا القوي من أجل مضاعفة مزيد من الجهود وتعبئة الإمكانيات الكفيلة

بمواصلة التزامنا بتحسين أوضاع المرأة المغربية، وضمان
مشاركتها الكاملة في بناء مجتمع متوازن أساسه المساواة والكرامة
والتضامن؛

- نهني أنفسنا مجددا بمناسبة تخليد اليوم العالمي للمرأة، بما يحمله من
قيم إنسانية وأهداف نبيلة نتقاسمها جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.